

إبطال وقف الجنف والإثم

فتوى شيخ الإسلام معيي مذهب السلف، المجدد الكبير

الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

أ.د. إقبال عبد العزيز عبد الله المطوع (*)

• المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدي وقرة عيني ونور قلبي محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هديه إلى يوم أن نلقاه.

أما بعد،،،

لقد مَنْ الله تعالى على وأنا أبحث في قضايا الأوقاف برسالة كتبها الشيخ محمد بن عبوهاب، ردًا على سليمان بن سحيم والذي ذكر منها أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب أبطل الوقف، وكذب المروي عن رسول الله ﷺ وأصحابه، أنهم وقفوا، وهذا فيه اتهام للشيخ محمد بن عبد الوهاب لا صحة ولا دليل عليه، والحقيقة أن صورة الوقف الذي أبطلها الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو ما كان مخالفًا لما ثبت في الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام - رضي الله عنهم - وذلك أن كثيرًا من الجهال والعامّة، إذا أراد أن يغير فرائض الله ويحرم بعض أولاده من الإناث ما قسم الله له أو يحرم أولاد الإناث ويخصه بالذكور وأولادهم وقف ماله وأشهد عليه، وشرط فيه هذه الشروط المخالفة لما روى رسول الله ﷺ من صفة وقفهم، فلما أنكر ذلك الشيخ - رحمه الله - استعظم ذلك جهال القضاة، لأنه

(*) أستاذه الفقه قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت.

مخالف لعاداتهم التي جروا عليها، ومخالف لما ذكره بعض المتأخرين في كتبهم^(١).

لذا كتب الشيخ هذه الرسالة ردًا على تلك الافتراءات والمخالفات الشرعية الواضحة والتي اتهم بها من قبل هؤلاء الجهال، ولا يخفي علينا نحن في هذه الأيام أن بعض الأسر تقوم بتفضيل الأولاد على البنات في العطايا والتجارة وما يؤول إليهم من أموال بحجة أن البنت ينفق عليها الزوج فلا تعطي حتى لا يكون بيد الزوج تلك الأموال، فوجدت مطلبي في هذه الرسالة، والتي تشرفت في تحقيقها سائلة المولى عز وجل أن أسير على نهج الإمام في الدعوة إلى الله والصبر على طلب العلم لنيل رضا رب العباد ومجاورة سيد الخلق أجمعين عليه أفضل الصلاة والتسليم.

• أما عن منهجي في التحقيق:

١- قمت بالبحث عن نسخ المخطوط فوجدت الأولى في مكتبة الأمير سلمان المركزية، جامعة الملك سعود، الرياض رقم (٤، ٢٤٦/د.غ) وتحتوي على ١٣ ورقة.

والمخطوطة الثانية في مكتبة الملك فهد الوطنية، مجموعة الدلم، رقم (٧/٨٣) وتحتوي ١٦ ورقة.

فاعتمدت المخطوط الأول ورمزت له [أ] والمخطوط الثاني ورمزت له [ب].

(١) حسين بن غنام، تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار الشروق، ط٢،

١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص ٢٨٩، ٢٩٨، عبد الرحمن بن محمد النجدي، الدرر السنية

في الأجوبة النجدية، ط٧، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م (٧/٣٢، ٤٨).

٢- زوت المخطوط بترجمة لحياة المؤلف ورحلته في طلب العلم وأهم مصنفاته.

٣- علقت على الكلمات المبهمة.

٤- حددت مكان الآيات القرآنية كما ذكرت في سورها في القرآن الكريم.

٥- خرجت الأحاديث الواردة في المخطوط.

٦- اجتهدت في مراعاة قواعد الكتابة والترقيم.

٧- تصحيح بعض الكلمات والتي قد تكون فيها خطأ من الناسخ.

٨- التزمت بنص المؤلف فلم أغير منه شيئاً وعلقت على بعض الكلمات المستخدمة في العامية سابقاً.

٩- ذكرت بعض ما سقط من النسخة المعتمدة في الهامش.

١٠- وثقتُ النقول التي أشار إليها المؤلف في متن رسالته سواء من كتب الحديث أو الفقه أو غيرها.

• وصف المخطوط:

أ- ذكرت أن للمخطوط نسختين نسخة في مكتبة الملك فهد الوطنية، والأخرى في مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، وكلاهما كتبنا بخط واضح، غير أن هناك بعض الاختلافات في العبارة والعنوان.

حيث جاء عنوان المخطوط الذي في مكتبة الملك فهد الوطنية "مسائل في الوقف" أما النسخة الأخرى والتي اعتمدتها في تحقيقي فكان عنوانها "إبطال وقف الجنف والإثم" وهذا، أشار إليه كل من حسين بن غنام في كتابه

تاريخ نجد، ص ٢٨٩، ٢٨٩، وعبد الرحمن بن محمد النجدي، في كتابه، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ومن ثم جاءت الدكتوراة مي العيسى، في كتابها الحياة العلمية في نجد من قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتى نهاية الدولة السعودية، وذكرت هذا المؤلف من ضمن مصنفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الفقه، ص ١٥٨.

أضفت إلى ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر جعل في نهاية كتابة "مذكرة في قضية وقف المحرومين وإبطال شروط الواقفين" المطبوع في دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م، ملحقاً ذكر فيه اسم تلك المخطوطة والتي صححها على ثلاث نسخ معتمدة وهي "إبطال وقف الجنف والإثم" ثم علق عليه بأنها فتوى شيخ الإسلام محي مذهب السلف، المجدد الكبير، الإمام محمد بن عبد الوهاب، غير أنه لم يحقق تلك الرسالة تحقيقاً علمياً، لهذا أحببت أن أنال شرف ذلك التحقيق.

ب- كلا النسختين لم يذكر فيهما اسم الناسخ ولا سنة النسخ.

ج- المادة العلمية التي حوتها النسخ في غاية الأهمية.

وقد جاء البحث في: مقدمة وقسمين:

بينت المقدمة أهمية المخطوط والحاجة إلى تحقيقها وبيان نسخها.

* والقسم الأول في التعريف بالشيخ والمخطوط.

* والقسم الثاني في تحقيق نص المخطوط.

* ثبت المصادر والمراجع.

هذا وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا العمل، كما أسأله أن يكن خالصاً لوجهه الكريم وأن يحشرني مع المتقين والمصطفين الأخيار.

• القسم الأول في التعريف بالشيخ والمخطوط:

١ - ترجمة المؤلف:

الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن بريد بن مشرف، التميمي.

وُلِدَ - رحمه الله تعالى - سنة ١١١٥ هـ، في بلدة العُيَيْنَة، من بلدان نجد. تلقى في طفولته العلم في بلدته العُيَيْنَة، فحفظ القرآن الكريم قبل بلوغه العاشرة من عمره، وكان حاذق الفهم، سريع الحفظ، فصيحاً فطناً، حتى أن أخوه سليمان روى أباهما كان يتوسم فيه خيراً كثيراً، ويتعجب من فهمه وإدراكه من صغر سنة.

قرأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، على أبيه حيث كان والده آنذاك قاضي العُيَيْنَة، أما مطالعته وقراءاته الأخرى كانت في كتب التفسير والحديث وكلام العلماء في أصل الإسلام، وكان يكتب في المجلس الواحد كراساً من غير أن يتعب، فيحار من يراه لسرعة حفظه، وسرعة كتابته.

فشرح الله صدره بمعرفة التوحيد ومعرفة نواقضه التي تُضِلُّ عن سبيله، فأخذ ينكر تلك البدع المستحثة من الشرك الذي كان قد فشا في نجد وكثر الاعتقاد في الأشجار والأحجار والقبور والبناء عليها، بل والتبرك بها والنذر لها، والاستعاذة بالجن والنذر لهم.

رحلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في طلب العلم:

بدأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحلته العلمية عندما نوى الحج لبيت

الله الحرام، حيث أقام في المدينة المنورة حيناً أخذ فيه العلم على يد الشيخ العلم عبد الله بن إبراهيم بن سيف آل سيف، والعلامة محمد حياة السندي المدني، ثم خرج من المدينة إلى نجد، وقصد البصرة في طريقه إلى الشام، وفي البصرة سمع الحديث والفقه من جماعة كثيرين، وقرأ النحو وأتقنه، وكتب الكثير من اللغة والحديث، وكان في أثناء مقامه في البصرة يُنكر ما يرى ويسمع من الشرك والبدع، ويحث على طريق الهدي والاستقامة، وينشر أعلام التوحيد ويعلن للناس أن الدعوة كلها لله تعالى، حتى أن بعض الناس كان يستغرب ويعجب من إنكار الشيخ لمن كان يتوسل بالأولياء والصالحين عند قبورهم فما تكرر إنكاره من ذلك أذاه أهل البصرة أشد الأذى، وأخرجوه منها وقت الهجيرة، فأنجه إلى الشام، ولكن نفقته التي كانت عند ضاعته منه في الطريق، فانتثي عائداً إلى نجد، ومرّ في طريقه إليها بالأحساء ونزل فيها على الشيخ العالم عبد الله بن محمد عبد اللطيف الشافعي الاحسائي، ثم اتجه منها إلى بلده "حريلاً"، وكان أبوه عبد الوهاب قد انتقل إليها من "العُيَيْنَة" سنة ١١٣٩هـ، بعد أن توفي حاكمها عبد الله بن معمر، وتولى بعده ابن ابنه محمد بن حمد الملقب خرفاش، فعزل الشيخ عبد الوهاب عن قضاء العُيَيْنَة لنزاع بينهما.

فقام الشيخ محمد في حريلاً مع أبيه يقرأ عليه سنين إلى أن توفي أبوه سنة ١١٥٣هـ؛ فأعلن دعوته، واشتد في إنكاره لمظاهر الشرع والبدع، وجد في الأمر بالمرعوف والنهي عن المنكر، وبذل النصح للخاص والعام ونشر شرائع الإسلام، وجدد سنة محمد ﷺ ولم يخش في الحق لومة لائم، وحذر الناس، والعلماء منهم خاصة، فذاع ذكره في جميع بلدان العارض: في

حريملا العُيُنة والدرعية والرياض ومنفوحه، وأتي إليه ناس كثيرون والتف حوله جماعة اقتدوا به، واتبعوا طريقه، وقرأوا عليه الحديث والفقه والتفسير فانقسم الناس فريقين، وكان رؤساء أهل حريملا قبيلتين، أصلهما قبيلة واحدة، وكان كل فريق يدعى لنفسه القوة والكلمة العليا، ولم يكن لهم رئيس واحد يزع الجميع، وكان في البلد عبيد لإحدى القبيلتين، وكثر تعدّيهم وفسقهم، فأراد الشيخ أن يُمنعوا عن الفساد وينفذ فيهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهمّ العبيد أن يفتكوا بالشيخ ويقتلوه سرّاً بالليل، فلما تسوروا عليه الجدار علم بهم الناس فصاحوا بهم فهربوا.

انتقل بعد ذلك الشيخ من حريملا إلى العُيُنة، وكان رئيسها يومئذ عثمان بن حمد بن معمر، فأكرمه وتزوج فيها الجوهرة بنت عبد الله بن معمر، ولما عرض عليه دعوته اتبعه وناصره، وألزم الخاصة والعامة أن يتمثلوا أمره، وكان في العُيُنة وما حولها كثير من القباب والمساجد والمشاهد المبنية على قبور الصحابة والأولياء، والأشجار التي يعظمونها ويتركون بها، كقبة قبر زيد بن الخطاب في الجبيلة، فخرج الشيخ ومعه عثمان بن معمر وكثير من جماعتهم إلى تلك الأماكن بالمعاول، فقطعوا الأشجار، وهدموا الشواهد والقبور، وعدلوا على السنة.

وهكذا لم يبق وثن في البلاد التي تحت حكم عثمان، وعلت كلمة الحق وأحييت سنة الحبيب المصطفى ﷺ.

لكن أهل البدع لم يعجبهم ذلك وأوغروا الصدور عليه حتى أن ذلك كان سبباً لخروجه من العُيُنة وانتقاله إلى بلدة الدرعية وذلك سنة ١١٥٧هـ، فما

سمع بمجيئه الأمير محمد بن سعود قام فوراً مسرعاً إليه، وأخبره أنه يمنع به نساءه وأولاده وبايعه على نشر عقيدة التوحيد والجهاد من أجلها. كان - رحمه الله تعالى - يُحيي غالب الليل قائماً، يصلي ويجتهد ويقرأ القرآن الكريم، وكان من رأيه التآني والتثبيت في تنفيذ الأحكام، وقد اختاره الله إلى جواره يوم الاثنين، آخر شهر شوال سنة ١٢٠٦هـ، وله من العمر نحو اثنتين وتسعين عاماً، فرحمه الله رحمة واسعة وأدخله فسيح جنانه ورزقنا حبه واتباع نهجه والسير على دربه.

مؤلفاته العلمية:

من مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب الكثير وأهمها ما يلي:

١- التوحيد فيما يجب من حق الله على العبيد.

٢- الكبائر.

٣- كشف الشبهات.

٤- السيرة المختصرة.

٥- السيرة المطولة.

٦- مختصر الهدى النبوي.

٧- مجموع الحديث على أبواب الفقه.

٨- مختصر الشرح الكبير.

٩- مختصر الإنصاف.

إضافة إلى هذه المؤلفات هناك رسائل كثيرة، منها ما هو مطول، وبعضها مختصر^(١)، وها أنا أقوم بتحقيق ودراسة هذه الرسائل والتي تحمل عنوان "رسالة في إبطال وقف الجنف والإثم".

وهذا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الأخيار

(١) حسن بن غنام، تاريخ نجد، ص ٨١ - ٩١، (٣٣/١ وما بعدها)، عبد المحسن بن محمد بن معمر، إمارة العيينة وتاريخ آل معمر، تقديم: حمد الجاسر، الرياض، دار المريخ للنشر ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤، ص ٣٦١، ٣٨١.

نسخة [١]

يا أيها الرجل الجهم قال ^{ابن} محمد بن عبد الله تعالى
 وهو في الخبر الذي ذكره الشيخ رحمه الله
 هو مكان كان مخالفا لما ثبت في الأحاديث عن رسول
 صلى الله عليه وسلم وأصحابه وذكر أن كثير
 من الجهال والعامة إذا رأوا أن بعض من نصرت
 ويحرم بعض أولاده من الأناث ما فهمه الله
 يحرم أولاد الأناث ويخصه بالذكر وأولادهم
 وقف ماله واشتهر عليه وشرط فيه هذه
 الشروط المخالفة لما روي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه من صفة فلما أنكر
 ذلك الشيخ رحمه الله استعظم ذلك
 جهال القضاة لأنه مخالف لعادتهم التي جروا
 عليها ومخالف لما ذكره بعض المتأخرين في
 كتبهم فتشعروا بذلك على الشيخ وأعلموا
 الكذب العظيم مثل قولهم وكذب المروي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه فهو هذه العمول به المفتية
 المحمول على الراي والعين وهذا
 من جوابه عن شهرتهم التي شهروا بها في ذلك

نسخة [١]

قال رحمه الله تعالى السالك في
 هذه الكلمات حداث عن الشيخ العلامة
 رحمه الله تعالى في وقف الجنف والإثم
 وذلك صورة المسئلة ثم ينظم على الوجه
 أن المسئلة اختلاف في الوصف الذي مراد به
 على غير ما يرد في مثل الوقف على الأعيان
 ومساكن والمساكنة وإنما السبل على
 القاضين وأهل الكوفة لا يصح ذلك الوقف
 كما في غيرهم لا عام أحد فيقول جمهور
 وقف صحيح وأصح ما صح صحته صحته
 أهل الكوفة هذه التي ذكرها أهل العلم
 بها على علماء أهل الكوفة مثل قوله صدق جاري
 ومثل وقف عمر وأوقف أهل الكوفة من
 الصالحين على جهات البر التي أمر الله بها رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمته
 فمن إذا أراد أن يستل أن يقيم ما على هذه
 سنة تشبه الله ويتردد عند دين الله مثل أن يريد أن
 أمر الله لا يرد في هذا النحل ولا في كل من الأعيان
 عليها أو يريد أن يرد بعض الأداة على بعض

نسخة [ب]

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ رحمه الله
 الوهاب رحمه الله تعالى الدليل على كماله وتمام
 كبره من أهل البرية على الدين من علم أمي كثره من
 الأصول والفروع يعرف ذلك مع فقه الوقت والشرع
 وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم شارب أنواع الصدقة
 إن يقصد في الانتشاء ببعض ما كثره الطرق التي أمر الله
 بها من لبن أو غيره من هذه الله والدار الآخرة ورواها أحمد
 قد جازت في الأصل مع الانتفاع بالعلم من أصل
 غير وأنواع كثيرة من غيرها فإنما يعرف أن الوقت هو
 بالاجتماع ما يقصد به القدرة على أن يجمع
 عليها وفي الحديث لا يجمع إلا ما يجمع الله عليه
 فأنه الواجب والامتناع المستقيم بل يكون فالله العز
 ورحمة وهما الذي يجمع في الليل في ليلة واحدة
 الخاف بل على الحقيقة فإذا لم يرد ليل عن الشايع أن هذا
 الوقت مشروط فالأصل مع التام وهذه الآية لا
 ما نشأه الله ورسوله يعرف هذا أن الحياء الذي عليه
 أوصى بوصايا عبد مودة فقال الوالي القاسم بن ورد

نسخة [ب]

عنها فقال انظر الى ما وافق الحق منها فانها حقه وما كافر
 به فان مما يتفق عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فاذا كان ببعض مشاييرهم
 المشاييرين يرد من وصاياهم كل ما لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فكيف بما حدث بعد ذلك كما لو لم نجد نصا في المسئلة وانما
 النص صريح بطلان هذا الوقف فمن وجوه منها ما ثبت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اعترف سنة ابيه
 عن دبر ليس له بيان غير قوله فاقرب بينهم وحش اولهم ثلاثة
 جزء فاعترف النبي وارقى اربعة وقال قدير قوله لا شديد
 وغير رواية قال لو حضرة لم يدفن في مقابر المسلمين
 وفي هذه الحديث عبارة عظيمة وذلك ان فعل هذا
 خير من اوقافهم بكثير ولا قرب الى الحق ومصلحة من الاول
 قافي ان يكون عند الرجل العقار الذي لا مال له غيره
 فيوقف على مسجد وجسد بر لحيه الله تعالى يستشفي
 عليه عدة حياته وليس فيه مخالفة الا الزيادة على الثلث
 ووقافنا هذه يوقف الرجل عقار الله التي هي غايبا من الاول

• والقسم الثاني في تحقيق نص المخطوط:

قال رحمه الله تعالى، وصورة الوقف التي أنكرها الشيخ - رحمه الله وأبطله هو ما كان مخالفاً لما ثبت في الأحاديث عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وذلك أن كثيراً من الجهال والعامّة إذا أراد أن يغير فرائض الله ويحرم بعض أولاده من الإناث ما قسم الله له أو يحرم أولاد الإناث ويخصه بالذكر وأولادهم، وقف ماله وأشهد عليه وشرط فيه هذه الشروط المخالفة لما روى رسول الله ﷺ وأصحابه من صفته، فلما أنكر ذلك الشيخ - رحمه الله - استعظم ذلك جهال القضاة لأنه مخالف لعادتهم التي جروا عليها مخالف لما ذكره بعض المتأخرين في كتبهم فشنعوا بذلك على الشيخ وافترخوا عليه بالكذب العظيم مثل قولهم وكذب المروي عن الرسول ﷺ وأصحابه فهو عنده المعمول به المفتي به، المعمول على الرأس والعين، وهذا نص جوابه عن شبهتهم التي شبهوا بها في ذلك^(١).

قال رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم^(٢) هذه كلمات^(٣) جواب عن الشبهة^(٤) التي احتج بها أجاز وقف الجنف^(٥)

(١) هذه الفقرة زيادة من الناسخ، وهي تختلف عما ذكره ناسخ المخطوط [ب].

(٢) الفقرة أضافة من الناسخ نسخة [أ]، الوقف المشروع، وذلك لأن النبي ﷺ.

(٣) نسخة [ب] زيادة في.

(٤) نسخة [ب] الشبهات.

(٥) الجنف: وهو الميل والجور والعدول، ومنه قوله تعالى ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا﴾

أي ميلاً ظاهراً، الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت، التراث العربي، ١٣٨٥هـ،

١٩٦٥م، (١/١٦٦).

والإثم^(١)، ونحن نذكر قبل ذلك صورة المسئلة، ثم نتكلم على الأدلة، وذلك أن السلف اختلفوا في الوقف الذي يُراد به وجه الله على غير من يرثه مثل الوقف على الأيتام^(٢) وصوَّام رمضان^(٣)، والمساكين^(٤) وأبناء السبيل.

قال شَرِيح القاضي^(٥) وأهل الكوفة: لا يصح ذلك الوقف حكاه عنهم الإمام أحمد^(٦).

وقال جمهور أهل العلم: هذا وقف صحيح. واحتجوا بحجج صحيحة صريحة، ترد قول أهل الكوفة^(٧).

(١) الإثم: الذنب وقد أثم إثمًا، إذا وقع في الإثم فهو آثم، وقد تسمى الخمر إثمًا، الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ص ٦.

(٢) نسخة [ب] أو.

(٣) نسخة [ب] أو.

(٤) نسخة [ب] أو.

(٥) القاضي شريح بن الحارث أبو أمية، كان من كبار التابعين، وأرك الجاهلية، واستقضاه الخطاب - رضي الله عنه - على الكوفة، فقام قاضيًا خمسًا وسبعين سنة، وكان أعلم الناس بالقضاء، توفي سنة ٨٧هـ، ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، (٤٦٠/٢).

(٦) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م، (٣/٦).

(٧) النووي يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، بيروت، دار الفكر، (٣٢٣/١٥).

فهذه الحجج التي ذكرها أهل العلم يحتجون بها على علماء أهل الكوفة^(١)، مثل قوله (صدقة جارية)^(٢)، ومثل وقف عمر^(٣)، وأوقاف أهل القدرة^(٤) من الصحابة^(٥)، على جهات البر التي أمر الله بها رسوله ليس^(٦) فيها تغيير قدر الله.

(١) سقط السطر من نسخة [ب].
(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ص ٦٧٠، ح (١٦٣١)، الترمذي، كتاب الأحكام، باب الوقف، ص ٢٤٢، ح (١٣٧٦).

(٣) عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ نَمْعٌ، وَكَانَ نَخْلًا، فَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اسْتَفَنْتُ مَا لَا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا بِنَبَاغٍ وَلَا يَوْهَبٍ وَلَا يُوْرَبٍ، وَلَكِنْ يُنْفَقَ ثَمَرُهُ». فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ، فَصَدَقَتْهُ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي الرِّقَابِ وَالْمَسَاكِينِ وَالضُّعْفِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَكَذَى الْقُرْبَى، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُؤْكَلَ صَدِيقُهُ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ بِهِ». البخاري، كتاب الوصايا، باب قوله تعالى: ﴿وَاتْلُوا الصَّالِحِينَ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ ص ٤٣٤، ح (٢٣١٣)، مسلم كتاب الوصية، باب الوقف، ص ٦٧٠، ح (١٦٣٢).

(٤) نسخة [ب] المقدرة
(٥) روي البيهقي في سنة عن أبي بكر، عبد الله بن الزبير الحميدي قال: «وتصدق أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - بداره بمكة على ولده فهي إلى اليوم، وتصدق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بربعة عند المروة وبالثنية على ولده فهي إلى اليوم، وتصدق على بن أبي طالب - رضي الله عنه - بأرضه بينبع فهي إلى اليوم، وتصدق الزبير بن العوام - رضي الله عنه - بداره بمكة في الحرامية وداره بمصر وأمواله بالمدينة على ولده فذلك إلى اليوم، وتصدق سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - بداره بالمدينة وداره بمصر على ولده فذلك إلى اليوم، وعثمان بن عفان - رضي الله عنه - برومة فهي إلى اليوم، وعمر بن العاص - رضي الله عنه - بالوهط من الطائف وداره بمكة على ولده فذلك إلى اليوم، وحكيم بن حزام - رضي الله عنه - بداره بمكة والمدينة على ولده فذلك إلى اليوم، البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى: تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، (١٦١/٦)، ح (١١٦٨٠).

(٦) نسخة [ب] وليس.

وأما مسئلتنا فهي: إذا أرد الإنسان أن يقسم ماله على هواه، وفرّاً من قسمة الله، وتمرد عن دين الله. مثل أن يريد أن أمرأته لا تترث^(١) من هذا النخل^(٢)، ولا تأكل منه إلا حياة عينها^(٣)، أو يريد أن يزيد بعض أولاده على بعض، فراراً من وصية الله بالعدل، أو يريد أن يحرم نسل البنات، أو يريد يُحرّم على ورثته هذا العقار، لئلا يفتقروا^(٤) بعده^(٥) ويُفتي له بعض المُفتين أن هذه البدعة الملعونة صدقة بر تُقرب إلى الله، ويُوقف على هذا الوجه قاصداً وجه الله! فهذه مسئلتنا.

فتأمل هذا بشرائشِ قلبك^(٦)، ثم تأمل ما نذكره من الأدلة.

فنقول: من أعظم المنكرات وأكبر الكبائر تغييرُ شرع الله ودينه، والتحليل على ذلك بالتقرب إليه، وذلك مثل أوقافنا هذه، إذا أراد أن يحرم من أعطاه الله، من امرأة أو امرأة ابن، أو نسل بنات، أو غير ذلك، أو يعطي من حرّمه الله، أو يزيد أحداً عن ما فرضه^(٧) الله، أو ينقصه من ذلك^(٨)، ويريد التقرب إلى الله بذلك، مع كونه مُبعداً عن الله.

(١) نسخة [ب] لا تأكل.

(٢) نسخة [ب] أو.

(٣) حياة عينها، هذه بالعامية والمقصود منها، مدة بقائها على قيد الحياة.

(٤) نسخة [ب] يفتقرون والصحيح يفتقروا.

(٥) نسخة [ب] أو بدلاً من الواو.

(٦) شرائش القلب أي أطرافه. مرتضي الزبيدي، تاج العروس، (١٦٢/١٢).

(٧) نسخة [ب] عما فرض.

(٨) نسخة [ب] زيادة مثل أن

فالأدلة على بطلان هذا الوقف، وَعَوْدِهِ طَلْقًا^(١)، وقسمه الله ورسوله - أكثر من أن يُحصر^(٢).

ولكن من أوضحها دليل واحد: وهو^(٣) أن يقال لمدعي الصحة: إذا كنت تدعي أن هذا مما يحبه الله ورسوله، وفِعْلُهُ مِنْ تَرْكِهِ، وهو داخل فيما حَصَّ عليه النبي ﷺ من الصدقة الجارية وغير ذلك، فمعلوم أن الإنسان مجبول على حبه لولده، وإيثاره على غيره، حتى أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿أَتَمَّ أَمْوَالَكُم وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةً﴾^(٤).

فإذا شرع الله لهم أن يوقفوا^(٥) أموالهم على أولادهم، ويزيدون^(٦) من شأوا^(٧)، أو يحرمون^(٨) النساء والعصبة ونسل البنات، فلأي شيء لم يفعل ذلك أصحاب رسول الله ﷺ؟ ولأي شيء لم يفعله التابعون؟ ولأي شيء لم يفعله الأئمة الأربعة وغيرهم^(٩)؟ أتراهم رغبوا عن الأعمال الصالحة، ولم يحبوا أولادهم، وآثروا البعيد عليهم وعلى العمل الصالح؟! ورغب في ذلك

(١) الطلق بالكسر: الحلال، يقال: هو لك طلقاً، أي حلالاً الرازي، مزار الصخاح، ص ٤٠٣.

(٢) نسخة [ب] تحصر وهو الصحيح.

(٣) نسخة [ب] وذلك.

(٤) التغابن (١٥).

(٥) نسخة [ب] أنهم يوقفون.

(٦) نسخة [أ، ب] يزيدون والصحيح يزيدوا.

(٧) نسخة [ب] زيادة أو ينقصون من شأوا.

(٨) نسخة [أ، ب] أو يجرمون والصحيح أو يحرموا.

(٩) نسخة [ب] ولا غيرهم.

أهل القرن الثاني عشر؟! أم تُرَاهم خفي عليهم حكم هذه المسئلة، ولم يعلموها^(١)، حتى ظهر هؤلاء فعَلِمُوها؟! سبحان الله، ما أعظم شأنه^(٢)، وأعز سلطانه.

فإن أدعى أحد أن الصحابة فعلوا هذا الوقف، فهذا عين الكذب والبهتان. والدليل على هذا: أن هذا الذي تتبّع الكتب، وحرص على الأدلة، لم يجد إلا ما ذكره. ونحن نتكلم على ما ذكره^(٣): وأما حديث أبي هريرة الذي فيه (صدقة جارية^(٤))، فهذا حق. وأهل العلم استدلوا^(٥) به على من أنكر الوقف على اليتيم وابن السبيل والمساجد، ونحن أنرنا على من غيّر حدود الله^(٦)، وتقرب بما لم يشرعه^(٧)، ولو فهم الصحابة وأهل العلم هذا الوقف من هذا الحديث لبادروا إليه.

وأما حديث عمر: أنه تصدق بالأرض على الفقراء والرقاب والضيف وذو^(٨) القربي وأبناء^(٩) السبيل، فهذا بعينه من أبين الأدلة على مسئلتنا.

وذلك: أن من احتجّ على الوقف على الأولاد، ليس له حجة إلا هذا

(١) نسخة [ب] يعملوا.

(٢) الأصل تكتب شأنه.

(٣) نسخة [ب] سقطت الواو.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) نسخة [ب] يستدلون.

(٦) نسخة [ب] أو.

(٧) نسخة [ب] زيادة كلمة الله.

(٨) نسخة [ب] وذو وهو الصحيح.

(٩) نسخة [ب] وابن.

الحديث، لأن عمر قال: "لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف"^(١)، وأن حفصة وليته ثم عبد الله بن عمر^(٢). فاحتجوا بأكل حفصة وأخيها دون بقية الورثة. وهذه الحجة من أبطال الحجج.

وقد بينه الشيخ الموفق رحمه الله والشارح^(٣)، وذكر أن أكل الولي ليس زيادة على غيره وإنما ذلك أجره عمله، كما كان^(٤) في زماننا هذا، يقول صاحب الأضحية لوليها الجلد والأكارع^(٥).

ففي هذا دليل من جهتين^(٦):

(١) سبق تخريجه.

(٢) في سنن البيهقي: «تَصَدَّقَ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالرَّقَابِ، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيَطْعَمَ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ فِيهِ، ثُمَّ أَوْصِي بِهِ إِلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، ثُمَّ إِلَى الْأَكَابِرِ مِنْ آلِ عُمَرَ، الْبَيْهَقِيِّ، (١٦١/٦)، ح (١١٦٨٢) الدارقطني: علي بن عمر، سنن الدراقطني، علق عليه مجدي بن منصور الشورى، بيروت دار الكتب العلمية، (١٢٢/٤) ح (٤٤٦٣)، صححه الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، أرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م، (٤١/٦) ح (١٥٩٢)، وليس فيه التصريح باسم ابنه عبد الله.

(٣) ذكر الشيخ ابن قدامة المقدسي في المغني: فصل وإذا كان الولي موسراً، فلا يأكل من مال اليتيم شيئاً إذا لم يكن أباً، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ عَرِيًّا فَلْيَسْتَعِفِفْ﴾ النساء (٦)، وإن كان فقيراً، فله أقل الأمرين، من أجرته، أو قدر كفايته، لأنه يستحقه بالعمل والحاجة جميعاً، فلم يجز أن يأخذ إلا ما وجدوا فيه (١٨٣/٤).

(٤) نسخة [ب] سقط كلمة كان.

(٥) الكراع بالضم في البقر والغنم كالموظف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق، والجمع أكارع وأكارع الدابة قوائمها. الرازي، مختار الصحاح (٥٠/٢)، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، (٥١٣/٢).

(٦) نسخة [ب] من وجهين.

الأول: أن من وقف من الصحابة، مثل عمر وغيره، لم يوقفوا على ورثتهم، ولو كان خيراً لبادروا إليه، وهذا المصحح لم يصحح^(١) بقول (أدناك أدناك)^(٢)؛ فإذا^(٣) كان وقف عمر أولاده أفضل من الفقراء^(٤) أو أبناء السبيل، فما باله لم يوقف عليهم؟ أترأه^(٥) اختار المفضول وترك الفاضل؟! أو تظن أنه^(٦) وهو ورسول الله ﷺ الذي أمره لم يفهما حكم الله؟!.

الثاني: أن من احتج على صحة الوقف^(٧) على الأولاد وتفضيل البعض، لم يحتج إلا بقوله (تليه حفصة ثم ذو الرأي)، وأنه (يأكل بالمعروف). وقد بينا معني ذلك، وأنه لم يبر أحدًا، وإنما جعل ذلك للولي عن تعب في ذلك.

فإذا كان المستدل لم يجد عن الصحابة إلا هذا، تبين لك أن قولهم (تصدق أبو بكر بداره علة ولده)^(٨) وتصدق فلان وفلان، وأن الزبير خص

(١) نسخة [ب] وهذا المصحح له.

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ مَنْ أَحَقُّ بِخُسْنِ الصُّحْبَةِ قَالَ «أُمُّكَ ثُمَّ أُمُّكَ ثُمَّ أُمُّكَ ثُمَّ أَبُوكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنها أحق به، ص ١٠٢٩، (٢٥٤٨)، النسائي، كتاب الزكاة، باب أيتهما اليد العليا، (٣٣/٢) ح (٢٣١١).

(٣) نسخة [ب] فإن.

(٤) نسخة [ب] واو بدلاً من أو.

(٥) نسخة [ب] أتظنه.

(٦) نسخة [ب] أم تظنه هو.

(٧) نسخة [ب] على أن الوقف.

(٨) روى البيهقي في مسنده، عن أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، قال: وتصدق أبو بكر الصديق رضي الله عنه - بداره بمكة على ولده فهي إلى اليوم، (١٦١/٦)، ح (١١٦٨٠).

بعض بناته^(١)، ليس معناه كما فهموا، وإنما معناه: أنهم تصدقوا بما ذكر صدقة عامة على المحتاجين فكان^(٢) أولاده إذا قدموا البلد^(٣) نزلوا تلك الدار، لأنهم من أبناء السبيل، كما يوقف^(٤) الإنسان مسقاة^(٥) ويتوضأ منها، وينتفع فيها^(٦) هو أولاده مع الناس، وكما يوقف^(٧) مسجدًا ويصلي^(٨) فيه.

وعبارة البخاري في صحيحة: «وتصدق أنس بدار فكان إذا قدم نزلها. وتصدق الزبير بدوره، واشترط للمردودة^(٩) من بناته أن تسكن»^(١٠).

فتأمل عبارة البخاري، يتبين لك أن ما ذكره^(١١) عن الصحابة مثل من وقف نخلا^(١٢) على المُفْطِرِينَ من الفقراء في هذا المسجد، ويقول: إن افتقر أحد من ذريتي فليُفْطِرْ معهم. فأين هذا من وقف الجَنَفِ والإِثْمِ؟!

(١) روى الخصاف بسنده أن الزبير بن العوام ... وجعل للمردودة من بناته حق السكني غير مضارة ولا مضار بها، وإذا استغنت بزوج فليس لها حق، الخصاف، أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف القاهرة، مكتبة الثقافة الإسلامية، ص ٩.

(٢) نسخة [ب] فكانوا.

(٣) نسخة [ب] قدموا تلك البلدة.

(٤) نسخة [ب] يسبل بدل يوقف.

(٥) المسقاة: بالفتح موضع الشرب، الرازي، مختار الصحاح، (١/٣٢٦).

(٦) نسخة [ب] بها وهي الصحيح.

(٧) نسخة [ب] يسبل بدلاً من يوقف.

(٨) نسخة [ب] فيصلي.

(٩) المردودة من بناته: أي المطلقة من بناته، الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، دار الفكر، ص ٣٦٠.

(١٠) البخاري، كتاب الوصايا، باب (٣٣) إذا وقف أرضاً أو بئراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين، ص ٥٣٥.

(١١) نسخة [ب] سقط حرف الهاء من ذكره.

(١٢) نسخة [ب] مثل وقف نخل.

على أن هذه العبارة كلام الحميدي^(١)، والحميدي^(٢) في زمن القاضي أبي يعلى^(٣).

(١) مراده بكلام الحميدي هو ما تقدم من رواية البيهقي، عن أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي قال: وتصدق أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - بداره بمكة على ولده فهي إلى اليوم، وتصدق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بربعة عند المروة وبالثنية على ولده فهي إلى اليوم، وتصدق على بن أبي طالب - رضي الله عنه - بأرضه بينبع فهي إلى اليوم، وتصدق الزبير بن العوام - رضي الله عنه - بداره بمكة في الحرامية وداره بمصر، وأمواله بالمدينة على ولده فذلك إلى اليوم، وتصدق سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - بداره بالمدينة وداره بمصر على ولده فذلك إلى اليوم، وعثمان بن عفان - رضي الله عنه - برومة فهي إلى اليوم، وعمر بن العاص - رضي الله عنه - بالوهط من الطائف وداره بمكة على ولده فذلك إلى اليوم، وحكيم بن حزام - رضي الله عنه - بداره بمكة والمدينة على ولده فذلك إلى اليوم. البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، (١٦١/٦)، ح(١١٦٨٠).

(٢) الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى المكي، روي عن ابن عيينه وإبراهيم بن سعد والشافعي والوليد بن مسلم ووكيع، وعنه البخاري، وروي له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقال أحمد الحميدي عندنا إمام، وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا الحميدي وما لقينا أنصح للإسلام وأهله منه، توفي بمكة سنة تسع عشرة ومائتين. العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، (١٨٩/٥).

(٣) هنا أشكل الأمر على الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - ولعله يكون خطأ من الناسخ فالحميدي المذكور في رواية البيهقي السابقة، هو عبد الله بن الزبير الحميدي، شيخ البخاري وهو الذي تقدمت ترجمته، والحميدي الذي ذكر أنه معاصر لأبي يعلى هو الحميدي أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، فتوح بن عبد الله بن حميد، وله كتاب الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم المشهور، من قرطبة روى عن أبي محمد بن حزام الظاهري، وأبي عمر يوسف بن عبد البر، وكانت ولادته قبل العشرين وأربعمائه، وتوفي ليلة الثلاثاء سابع عشر ذي الحجة، سنة ثمان وثمانين وأربعمائه، بغداد، ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (٢٨٢/٤).

وأجمع أهل العلم على أن مراسيل^(١) المتأخرين لا يجوز الاحتجاج بها، فمن احتج بها فقد خالف الإجماع^(٢). هذا لو فرضنا أنه يدل على ذلك، فكيف وقد بينا معناها!! والله الحمد.

إذا تبين لك أن من أجاز الوقف على الأولاد^(٣) والتفضيل لم يجد إلا حديث عمر، وقوله: «ليس على من ولية جناح، وأن الموفق وغيره ردوا على من احتج به، وتبين لك أن حديث عمر من أبين الأدلة على بطلان الوقف الجنف^(٤) والإثم.

وأما قوله: لم يكن^(٥) من أصحاب رسول الله ﷺ ذو مقدرة إلا وقف^(٦). فهل هذا يدل على صحة وقف الجنف والإثم؟ وما مثله إلا كمن رأى رجلاً

(١) المرسل لغة: هو اسم مفعول من أرسل بمعنى أطلق، فكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيد براء معروف، واصطلاحاً: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي، محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، الإسكندرية، مركز الهدي للدراسات، ط٧، ١٤١٥هـ، ص ٥٦.

(٢) الاحتجاج بالمرسل، ينظر في مؤلف محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص ٥٦، ٥٨.

(٣) نسخة [ب] على أولاده.

(٤) نسخة [ب] سقطت منها كلمة الجنف.

(٥) نسخة [ب] زيادة كلمة أحد بعد يكن

(٦) عن جابر قال: «قلما أعلم أحداً ذا مقدرة من أصحاب رسول الله ﷺ، من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله صدقة موقوفة لا تشتري ولا تورث ولا توهب». الخصاص، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٦.

يصلي في أوقات النهي^(١) فأنكر عليه، فقال: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾^(٢) ويقول: إن أصحاب رسول الله ﷺ يصلون^(٣)، أو يذكر فضل الصلاة!!

وكذلك مسئلتنا، إذا قلنا: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^(٤) ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْتَكِبُونَ﴾^(٥) وغير ذلك، أو قلنا «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»^(٦) أو قلنا إن النبي ﷺ غلظ القول فيمن تصدق بماله كله^(٧).

(١) نسخة [ب] سقطت عبارة في أوقات النهي.

(٢) سورة العلق آية رقم [٩، ١٠].

(٣) نسخة [ب] واو بدلاً من أو.

(٤) سورة النساء الآية رقم: [١١].

(٥) سورة النساء الآية رقم: [١٢].

(٦) الترمذي، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، ص ٣٥١، ح (٢١٢٠)، أبو داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، ص ٣٢٥، ح (٢٨٧٠)، ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، ص ٢٩٥، ح (٢٧١٦)، وصححه الألباني في كتابه إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، بيروت، المكتبة الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م، (٨٧/٦)، ح (١٦٥٥).

(٧) عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا قَالَ «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ». قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ قَالَ «لَا». قُلْتُ فَالْشُّطْرُ قَالَ «لَا». قُلْتُ التُّلْثُ. قَالَ «فَالْتُلْثُ، وَالتُّلْثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». البخاري، كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، ص ٥٢٧، ح (٢٧٤٢)، مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالتُّلْثُ، ص ٦٧٧، ح (١٦٢٨).

أو قلنا: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»^(١).

ودعوا علينا أن الصحابة وقفوا. هل أنكرنا الوقف كأهل الكوفة، حتي يحتج علينا بذلك؟! وأما قول أحمد^(٢): «من رد الوقف فكأنما^(٣) رد السنة»^(٤). فهذا حق ومراده وقف رسول الله ﷺ وأصحابه، كما ذكره أحمد في كلامه. وأما وقف الإثم والجنف فمن رده فقد عمِل بالسنة ورد البدعة واتبع القرآن.

وأما قوله: إن في صدقة رسول الله ﷺ أن يأكل بالمعروف، أو أن زيذا^(٥) أو عمراً سكنا داريهما^(٦) وقفاً. فيا سبحان الله! من أنكر هذا؟! وهذا كم وقف مسجداً وصلي فيه وذريته أو وقف مسقاة واستقي منها وذريته^(٧).

(١) عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رضى الله عنهما - قال وهو عَلَى الْمِنْبَرِ: «أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي أُعْطِيتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ «أُعْطِيتُ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟». قَالَ لَا. «فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». قَالَ فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ، البخاري، كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، ص ٦٢٢، ح (١٦٢٣).

(٢) نسخة [ب] عمر بد أحمد.

(٣) نسخة [ب] فإنما.

(٤) الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، الرياض، دار العبيكان، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، (٤/٢٧٠).

(٥) نسخة [ب] واو بدلاً من أو.

(٦) سقطت كلمة اللتين وحتى تستقيم الجملة فتضع فتصبح الجملة (داريهما اللتين وقفاً).

(٧) سقطت هذه العبارة من نسخة [ب] كمن وقف مسجداً وصلي...

وقول الخرافي^(١): «والظاهر أنه عن شرط»^(٢). فكذاك. وهذا شرط صحيح وعمل صحيح كمن وقف داره على المسج^(٣) أو أبناء السبيل واستثنى سكانها مدة حياته. وكل هذا يردون به على أهل الكوفة، فإن هذا ليس من وقف الجنف والإثم.

أما «قوله ابدأ بنفسك ثم بمن تعول»^(٤).

وقوله: «صدقتك على رحمك صدقة وصلة»^(٥).

(١) لم أجد للخرقي هذا النص وإنما ذكر في المتن عنده ما نصه: «ومن وقف في صحة من عقله وبدنه على قوم وأولادهم وعقبهم ثم آخره للمساكين فقد زال ملكه عنه، ولا يجوز أن يرجع إليه بشي من منافعه إلا أن يشترط أن يأكل منه، فيكون له مقدار ما يشترط والباقي على من وقف عليه، وأولاده الذكور والإناث من أولاده البنين بينهم بالسوية)، الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين، متن الخرقى على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، مصر دار الصحابة للتراث، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣، ص ٨١.

(٢) سقطت من النسخة [ب] عبارة قول الخرقى...

(٣) سقطت الهمزة من النسخة [ب].

(٤) البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ «خير الصدقة ما كان ظهر غني وابدأ بمن تعول» كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غني، ص ٢٧٨، ح (١٤٢٧)، مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن اليد العليا هي المنفقة، وأن السفلى هي الآخذة، ص ٣٩٨، ح (١٠٣٣)، قال الشيخ الألباني: حديث «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول» صحيح وهو مركب من حديثين، محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (٣/٣٢٥).

(٥) الترمذي، عن سلمان بن عامر عن النبي ﷺ، قال: «الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصلة»، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة، ص ١٢٨، ح (٦٥٨)، ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ص ٢٠٠، ح (١٨٤٤)، أحمد في المسند، باب حديث سلمان بن عامر - رضي الله عنه - (١٧١/٢٦)، ح (١٦٢٣٤)، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، وصححه الألباني إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (٣/٣٨٧)، ح (٨٨٣).

وقوله: «ثم أدناك أدناك»^(١)، وأشبه ذلك: فكل هذا صحيح لا إشكال فيه، لكن لا يدل على تغيير حدود الله.

وإذا قال الله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٢)، ووقف الإنسان على أولاده، ثم خرج نسل الإناث، محتجاً بقوله «ثم أدناك أدناك» أو «صلة الرحم»! فمثله كمثل رجل أراد أن يتزوج خاله أو عمه فقيرة، فتزوجها يريد الصلة، واحتج بتلك الأحاديث!! فإن قال: أن الله حرم نكاح الخالات والعمات.

قلنا: وحرم تعدي حدود الله التي حدَّ^(٣) في سورة النساء قال ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾^(٤)، فإذا قال: الوقف ليس من هذا.

قلنا: هذا مثل قوله من تزوج خالته إذا تزوجها لفقرها: ليس^(٥) من هذا!! فإذا * كان عندكم^(٦) بين المسئلتين فروق فبينوه.

وأما قول عمر «إن حدث بي حادث أن ثمغاً^(٧) صدقة»: هذا يستدلون

(١) سبق تخريجه .

(٢) سورة النساء الآية رقم: [١١].

(٣) سقطت من نسخة [ب] كلمة حد.

(٤) سورة النساء الآية رقم [١٤].

(٥) نسخة [ب] فليس.

(٦) نسخة [ب] زيادة كلمة فرق بعد عندكم.

(٧) ثمغ بفتح الثاء المثناة وسكون الميم وبالعين المعجمة، وحكي المنذري فتح الميم. وقال

أبو عبيد البكري: هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر - رضي الله عنه -، العيني،

محمود بن أحمد، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث

العربي، (٦٠/١٤).

به على تعليق الوقف بالشرط، وبعض العلماء يبطله، فاستدلوا به على صحته.

وأما القول أن عمر وقفه على الورثة: فيا سبحان الله! كيف يكابرون النصوص؟ ووقف عمر وشرطه^(١) وما صرفه في ثمن وغيرها معروفة مشهورة؟!

أما قول عمر «الإسهمي»^(٢) الذي بخير، أردت أن أتصدق بها»^(٣).

فهذا دليل على أهل الكوفة كما قدمنا. فأين في هذا دليل^(٤) على صحة هذا الوقف الملعزن، الذي بطلانه أظهر من بطلان ما ذكره الأصحاب بكثير؟!^(٥)

(١) نسخة [ب] وشروطه.

(٢) نسخة [ب] الأسهم التي بخير.

(٣) جاء في وصية عمر «هذا ما أوصي به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حادث أن ثمنًا، وصرمة بن الأكوع والعبد الذي فيه، والمائة سهم التي بخير، ورقيقه الذي فيه، والمائة التي أطعمه محمد ﷺ، بالوادي، تليه حفصة ما عاشت ثم يليه ذو الرأي من أهلها» أبو داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف، ص ٣٢٦، ح (٢٨٧٩)، البيهقي في السن الكبرى، (٢/٢٩٦)، ح (١٢٢٤٠) وصححه الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ص (٣٠/٦)، ح (١٥٨٢).

(٤) نسخة [ب] ما يدل.

(٥) نسخة [ب] فعل أصحاب السبب بكثير.

وأما وقف حفصة^(١) على آل الخطاب^(٢): فيا سبحان الله! هل وقفت على ورثتها؟ أو حرمت أحدًا أعطاه الله؟^(٣) أو أعطت أحدًا حرمه الله؟ واستثنت غلته مدة حياتها؟! فإذا وقف محمد بن سعود^(٤) نخلًا على الضعيف من آل مقرن^(٥)، أو مثل ذلك^(٦)، هل أنكر^(٧) هذا؟ وهذا وقف حفصة، فأين هذا مما نحن فيه؟! وأما قولهم: إن عمر وقف على ورثته. فإن كان المراد ولاية

(١) نسخة [ب] زيادة عبارة الحلي على نساء.

(٢) روى خلال عن نافع أن حفصة ابتاعت حليًا بعشرين ألف، حبسته على نساء آل الخطاب، فكانت لا تخرج زكاته، قال الألباني: لم أقف على سنده، الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (٣٤/٦) ح (١٥٨٨).

(٣) نسخة [ب] أو بدلا من واو.

(٤) الإمام محمد بن سعود بن محمد بن مقرن، ولد عام ١١٠٩ هـ - ١٦٩٧ م، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سعود لأنه كان أكبر أنجاله، وكان ذا قوة ونفوذ عظميين، وظهر في أيام حكمه المجدد الأكبر والمصلح العظيم، الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله تعالى - وقد ناصره لنشر دعوته، تولى الإمام محمد بن مسعود إمارة الدرعية في عام ١١٣٩ هـ ١٧٢٧ م، وأسس الدولة السعودية الأولى عام ١١٥٧ هـ ١٧٤٤ م، واستمر حكمها حتى وفاته في نهاية ربيع الأول من عام ١١٧٩ هـ ١٧٦٥ م، بعد أربعين عامًا من الإمامة والقيادة، إبراهيم بن صالح بن عيسى، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد الرياض، دار اليمامة، ط ١، ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م، ص ٤٠، ٤٢، سعود بن هذلول، تاريخ ملوك آل سعود الرياض، ط ٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢، (٩/١)، الأطلس التاريخي للملكة العربية السعودية، إعداد وتنفيذ: دار الملك عبد العزيز، الرياض، ط ٢، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م، ص ٤٦.

(٥) آل مقرن، هو نسب أسرة آل سعود الكريمة، سعود بن هذلول، تاريخ ملوك آل سعود، ص ٩.

(٦) نسخة [ب] هذا بدلًا من ذلك.

(٧) نسخة [ب] أنكرنا.

الوقف، فهو صحيح وليس (١) مما نحن فيه (٢). فإن (٣) كان مراد (٤) القائل (٥) أنه ظن أنه وقف (٦) يدل على صحة ما نحن فيه! فهذا كذب ظاهر، تردده النقول (٧) الصحيحة في صفة وقف عمر.

وأما كون حفصة (٨) وقفت على أخ لها يهودي: فهو لا يرثها، ولا ننكر ذلك، وأما كلام الحميدي: فتقدم الكلام (٩) عنه.

(١) نسخة [ب] وليس هو.

(٢) نسخة [ب] سقطت كلمة فيه.

(٣) نسخة [ب] وإن.

(٤) نسخة [ب] سقطت كلمة مراد.

(٥) القائل بالعامية وأصلها القائل.

(٦) نسخة [ب] زيادة كلمة وقفاً.

(٧) نسخة [ب] العقول.

(٨) في نسخة [أ] و [ب] حفصة، وهذا خطأ من الناسخين، لأن حفصة ليس لها قرابة باليهود، وهي بن عمر بن الخطاب، فالصواب هي (صفية) وهي بنت حيي بن أخطب، أم المؤمنين، وقد ثبت عنها ذلك في الروايات، عن عكرمة أن صفية زوج النبي ﷺ قالت لأخ لها يهودي أسلم ترثني؟ فسمع بذلك قومه فقالوا: تتبع دينك بالدنيا! فأبى أن يسلم فأوصت له بالثلث. البيهقي، كتاب الوصايا، باب ٢٧، الوصية للكفار، (٢٨١/٦)، ح (١٣٠٢٦) وورد من طريق بكير بن عبد الله أن أم علقمة مولاة عائشة زوج النبي ﷺ حدثته: إن صفية بنت حيي بنت بن أخطب - رضي الله عنها - أوصت لابن أخ لها يهودي وأوصت لعائشة - رضي الله عنها - بألف دينار، وجعلت وصيتها إلى ابن لعبد الله بن جعفر فلما سمع ابن أخيها أسلم لكي يرثها فلم يرثها، والتمس ما أوصت له فوجد ابن عبد الله قد أفسده فقالت عائشة - رضي الله عنها -: بؤساً له أعطوه الألف دينار التي أوصت لي بها عمته، وروى ابن عمر أن صفية زوج النبي ﷺ - رضي الله عنها - أوصت لنسيب لها يهودي. رواه البيهقي، كتاب الوصايا، باب الوصية للكفار، (٢٨١/٦)، ح (١٣٠٢٧)، قال الألباني في إرواء الغليل: لم أقف على سنده (٣٨/٦).

(٩) نسخة [ب] الجواب.

وسرُّ المسئلة: أنك تفهم أن أهل الكوفة يبطلون الوقف على المساجد وعلى الفقراء أو القرايات الذين لا يرثونهم^(١). فرد عليهم أهل العلم بتلك^(٢) الأدلة الصحيحة.

ومسئلتنا: هي إبطال هذا الوقف الذي يُغَيَّر^(٣) حدود الله، وإيتاء حكم الجاهلية، وكل هذا ظاهر لا خفاء فيه ولكن إذا كان الذي كتبه يفهم معناه وأراد به التلبيس^(٤) على الجهال كما فعل غيره، فالتلبيس يضمحل. وإن^(٥) كان هذا قدر^(٦) فهمه، وأنه^(٧) ما فهم هذا الذي تعرفه العوام، فالخلف والخليفة على الله!.

وأما ختمه الكلام بقوله^(٨): ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٩): فيا لها من كلمة ما أجمعها^(١٠). والله إن مسئلتنا هذه من انكارها^(١١). وقد أتانا رسول الله ﷺ بلزوم حدود الله، والعدل

(١) نسخة [ب] يرثون.

(٢) نسخة [ب] بتكمل وهي خطأ من الناسخ والصحيح بتلك.

(٣) نسخة [ب] تغيير.

(٤) نسخة [ب] وأراد التلبيس به.

(٥) نسخة [ب] فإن.

(٦) نسخة [ب] كان كذا قل فهمه.

(٧) نسخة [ب] فإنه.

(٨) نسخة [ب] زيادة تعالى.

(٩) سورة الحشر الآية رقم [٧].

(١٠) نسخة [ب] اضافة عبارة ما أعظمها ومن قاعدة ما أجمعها.

(١١) نسخة [ب] أحكامها.

بين الأولاد^(١)، ونهانا عن تغيير حدود الله، والتحيل على محارم الله^(٢).

وإذا قدرنا أن مراد صاحب هذا الوقف وجه الله، لأجل من أفتاه بذلك: فقد نهانا رسول الله ﷺ عن البدع في دين الله ولو صحت نية فاعلها، فقال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(٣) وفي لفظ «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٤).

هذا نص الذي قال الله فيه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٥) وقال ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾^(٦) وقل ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٧).

(١) عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - ومنه قول النبي ﷺ : «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». سبق تخريجه.

(٢) عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله ﷺ «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَزْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ» البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ص ٣٤، ح (٥٢)، مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ص ٦٥١، ح (١٥٩٩).

(٣) روى البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ص ٥٦٤، ح (٢٦٩٧)، مسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ص ٧١٤، ح (١٧١٨).

(٤) البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود، ص ١٤٠٠، مسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، ص ٧١٤، ح (١٧١٨).

(٥) سورة الحشر الآية رقم: [٧].

(٦) سورة النور الآية رقم: [٥٤].

(٧) سورة آل عمران الآية رقم [٣١].

فمن قبل ما أتاه الرسول، وانتهى عما نهى عنه وأطاعه ليهتدي، واتبعه ليكون محبوباً عند الله، فليوقف كما أوقف رسول الله ﷺ وكما وقف عمر - رضي الله عنه -، وكما وقفت حفصة وغيرهم من الصحابة وأهل العلم.

وأما^(١) هذا الوقف المحدث الملعون المغير لحدود^(٢) الله: فهذا الذي قال فيه، بعد ما حد المواريث والحقوق للأولاد والزوجات وغيره: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ^(٣) يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ^(٤).

وقد علمتم ما قاله الرسول^(٥) فيمن^(٦) أعتق ستة عبيد^(٧)، ومارد وأبطل من ذلك

(١) نسخة [ب] فأما.

(٢) نسخة [ب] المغير به حدود الله.

(٣) نسخة [ب] قال الآية ولم يذكر بقيتها.

(٤) سورة النساء الآية رقم: [١٣، ١٤].

(٥) نسخة [ب] زيادة صلى الله عليه وسلم.

(٦) نسخة [ب] فمن.

(٧) عن عمران بن حصين: «إن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم إلى رسول الله ﷺ، فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً، مسلم كتاب الإيمان باب من أعتق شركاً له في عبد، ح(١٦٦٨)، الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن يعتق ممالئكه عند موته وليس له مال غيرهم، ص ٢٣٩، (١٣٦٤).

فهو شبيهه^(١) من أوقف^(٢) ماله كله خالصاً لوجه الله على مسجدٍ أو صوامٍ أو غير ذلك فكيف بما هو أعظم وأظلم من هذا الأوقاف.

وأما قوله^(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٤) فو الله الذي لا إله إلا هو، إن فعل الخير اتباع ما شرع الله، وتبطل من غير حدود الله، والإنكار على على ابتداء في دين الله، هذا هو فعل الخير المعلق به الفلاح خصوصاً مع قوله ﷺ «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل^(٥) بدعة ضلالة»^(٦).

وقوله: «لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود، فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل»^(٧).

(١) نسخة [ب] شبه.

(٢) نسخة [ب] وقف بدلاً من أوقف.

(٣) نسخة [ب] زيادة كلمة تعالى.

(٤) سورة الحج الآية رقم: [٧٧].

(٥) نسخة [ب] زيادة كلمة فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

(٦) مسلم، عن جابر، بلفظ «وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة» كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ص ٣٣٥، ح (٨٦٧)، ابن ماجه، كتاب المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل، ص ٢٢، ح (٤٥).

(٧) أخرجه العكبري، عبد الله بن محمد بن بطه، إبطال الحيل، تحقيق: سليمان بن عبد الله العمير، مكة، دار عالم الفوائد، ط ٢، ١٤٢٨هـ، ص ٥٧، ح (٥٦)، قال الألباني: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال (التهذيب) غير أبي الحسن أحمد بن محمد بن مسلم، الألباني، إرواء الغليل، (٣٧٥/٥).

وقوله: «لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم، فجملوها فباعوها وأكلوا ثمنها»^(١).

فليتأمل اللبيب الخالي عن التعصب والهوى، الذي يعرف أن وراءه جنه وناراً، الذي أن الله يطلع على خفيات الضمير^(٢) - هذه النصوص، ويفهمها فهماً جيداً، ثم ينزلها على مسألة وقف الجنف والإثم، ثم يتبين له الحق، إن شاء الله^(٣). وصلى الله على محمد وآله وصحبه.

آخر ما ذكره الشيخ - رحمه الله - في الرد على من أجاز الوقف الجنف، وبيان الوقف الصحيح الموافق لما فعله أصحاب رسول الله ﷺ قدس الله روحه ونور ضريحه، آمين آمين.

(١) البخاري، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ص ٦٦٦، ح (٣٤٦٠)، مسلم، كتاب المساقاة باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، ص ٦٤٥، (١٥٢٨).

(٢) نسخة [ب] الضمائر.

(٣) نسخة [ب] زيادة تعالى والسلام عليم ورحمه الله وبركاته وآخر...

• ثبت المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، الرياض، بيت الأفكار الدولية.
- ٣- ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٧١.
- ٤- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، الرياض، بيت الأفكار الدولية.
- ٥- ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، المغني، القاهرة، مكتبة القاهرة.
- ٦- الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، أرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٧- أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- ٨- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، الرياض، بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ، ١٩٨٥م.
- ٩- البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى: تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

- ١٠- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، الرياض، بيت الأفكار الدولية.
- ١١- الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين، متن الخرقى على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، مصر دار الصحابة للتراث، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣.
- ١٢- الخصاف، أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف القاهرة، مكتبة الثقافة الإسلامية.
- ١٣- الدارقطني: علي بن عمر، سنن الدراقطني، علق عليه مجدي بن منصور الشورى، بيروت دار الكتب العلمية.
- ١٤- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- ١٥- الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، الرياض، دار العبيكان، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ١٦- الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت، التراث العربي، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
- ١٧- الطحان محمود ، تيسير مصطلح الحديث، الإسكندرية، مركز الهدي للدراسات، ط ٧، ١٤١٥هـ.

- ١٨- العكبري، عبد الله بن محمد بن بطة، إبطال الحيل، تحقيق: سليمان بن عبد الله العمير، مكة، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- ١٩- العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٢٠- العيني، محمود بن أحمد، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٢١- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، دار الفكر.
- ٢٢- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية.
- ٢٣- النجدي: عبد الرحمن بن محمد، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، لبنان، بيروت، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٣٩٨هـ.
- ٢٤- النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، الرياض، بيت الأفكار الدولية.
- ٢٥- النووي يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، بيروت، لبنان، دار الفكر، ط٢.
- ٢٦- بن بشر: عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجد، المملكة العربية السعودية، وزارة الأوقاف، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.
- ٢٧- بن عيسى: إبراهيم بن صالح، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد الرياض، دار اليمامة، ط١، ١٣٨٦هـ.

- ٢٨- بن غنام، حسين: تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار الشروق، ط٤، ١٩٩٤م.
- ٢٩- بن معمر، عبد المحسن بن محمد، إمارة العيينة وتاريخ آل معمر، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- ٣٠- بن هنلول، سعود، تاريخ ملوك آل سعود، الرياض، ط١، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.
- ٣١- دارة الملك عبد العزيز، الأطلس التاريخي للملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- ٣٢- مسلم، بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، صحيح مسلم، الرياض، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

